مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الاستراتيجية السياسية لبناء العراق لمرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية
اسم الكاتب: أ.م.د. عامر هاشم عواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7131
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 15:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاستراتيجية السياسية لبناء العراق لمرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية

أ.م. د عامر هاشم عواد (*)
dramerhashim@yahoo com

الملخص :

يناقش البحث مسالة وضع استراتيجية سياسية لبناء الدولة العراقية، على اعتبار ان وضع هذه الاستراتيجية هو امر ضروري اذا ما اردنا بناء الدولة على اسس صحيحة. ان الذي يدفع الدولة لوضع استراتيجية سياسية بوصفها مكملة لباقي اجزاء الاستراتيجية الشاملة هو فاعلية الاستراتيجية السياسية في فك عقد الترابط التي تؤخر الانجاز، ولذلك فاننا نطالب في هذا البحث من الحكومة ان تشرع ببناء هذه الاستراتيجية لتحقق الاهداف المطلوبة.

ومن هنا فان البحث جاء باربع فقرات رئيسة وتتعلق ب:

١- تحديد معنى الاستراتيجية السياسية ومعنى التخطيط السياسي

٢- وصف لوضع العملية السياسية ومناقشة سلبياتها بما اثر في الوضع الامني العراقي

٣- معرفة تطور وجود الجماعات الارهابية في العراق وابرزها(داعش) وتحليل افكارها واثار عملياتها على العراق.

٤- مناقشة مرتكزات الاستراتيجية السياسية المطلوب بنائها.

ووجد البحث ان الوقت في غير صالح الحكومة التي يجب ان تسارع الزمن لصالح اعادة البناء، ومن ابرز الخطوات رسم الاستراتيجيات لذلك.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

المقدمة

مع تولي الدكتور حيدر العبادي منصب رئاسة مجلس الوزراء في العراق، يبدو ان ضوءا لاح اخيرا في الافق نحو الارتقاء بالوضع العراقي لافاق افضل، بعد سنوات من المشكلات الداخلية اساسها فقدان الثقة بين الشركاء السياسيين، افضت لعرقلة مسيرة التطور، وانعكست سلبا على مجمل الاوضاع العراقية داخليا، سياسيا وامنيا واقتصاديا واجتماعيا.

لقد تراجع الاداء السياسي العراقي كثيرا على المستويات كافة، وترهلت العملية السياسية، وتراجع اداء الاقتصاد العراقي، انتشر الفساد في معظم مفاصل الدولة، الامر الذي حدا بالسيد العبادي للقول انني ورثت تركة ثقيلة من الفساد.

وبعد ان تشكلت الحكومة العراقية الجديدة، اصبحت تواجه حل ملفات عالقة عديدة، ابرزها الملف الامني، انطلاقا من الاعتقاد بان الامن في العراق هو اساس اعادة البناء والارتقاء. وبما اننا نعتقد ان اعادة الامن للعراق لا تقتصر فقط على الحل العسكري، وان كان هذا مطلوبا، ولكنه بحاجة الى حل سياسي يترابط معه ويسير في خط متواز. ان الحل السياسي يتطلب استراتيجية سياسية واضحة المعالم تقوم على المكاشفة اساسا، لبناء ثقة متبادلة بين الشركاء، بعد ان وصلت الثقة لادنى مستوياتها.

واذا كان الوضع الامني في العراق تعرض لخروقات كثيرة منذ بدء الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، واذا كان الارهاب ضرب كثيرا في العراق وخاضت الحكومات العراقية حربا متواصلة معه، الا ان ماحدث في حزيران ٢٠١٤ يعد امرا مختلفا للغاية يهدد مستقبل العملية السياسية والعراق اجمع. اذ، وبسرعة كبيرة وبتطور نوعي لاتزال كل التحليلات قاصرة عن كشف اسبابه الحقيقية دون التكهنات، سيطرت مجموعات مسلحة ابرزها تنظيم داعش ، يوم ١٠ حزيران ٢٠١٤ على مدينة الموصل دون مقاومة تذكر من الجيش العراقي الذي انسحب وكان عدده اكثر من ٧٥ الف مقاتل في كامل عدتهم

وتسليحهم، الامر الذي اثار ويثير تساؤلات عدة عن هذا الانسحاب المخيف الذي لايمكن ان يصدر عن جيش يحمل عقيدة عسكرية قوامها الدفاع عن الارض وتقديم التضحيات . وما زاد الامر سوءاً انه بعد يوم واحد تقدمت تلك المجموعات لتدخل مدينة تكريت ايضاً دون مقاومة فعلية الامر الذي شكل نكبة كبيرة في تاريخ الجيش العراقي.

فرضية البحث

سيعمد البحث لاثبات فرضية قوامها" ان اعادة بناء العراق يتطلب وضع استراتيجية سياسية بوصفها فرعا من فروع الاستراتيجية الشاملة يعتمد على مرتكزات عديدة غرضها النهائي تصحيح المسار الخاطئ الذي وصل اليه الحال في العراق على مختلف الصعد، وستكون لها الكلمة الفصل في التعامل الصحيح مع الملف الامني بما يؤمن تعاملا فعلا مع مكافحة الارهاب في العراق".

هيكلية البحث

ان التصدي لهذا الموضوع في البحث يتطلب منا الاتي:

١. تحديد معنى الاستراتيجية السياسية ومعنى التخطيط السياسي
٢. وصف لوضع العملية السياسية ومناقشة سلبياتها بما اثر على الوضع الامني العراقي
٣. معرفة تطور وجود الجماعات الارهابية في العراق وابرزها(داعش) وتحليل افكارها واثار عملياتها على العراق.
٤. مناقشة مرتكزات الاستراتيجية السياسية المطلوب بناءها.

المبحث الاول: في معنى الاستراتيجية السياسية والتخطيط السياسي

لم يتفق الكثير من الباحثين على تعريف شامل ومحدد للإستراتيجية[١]،وتعددت التعريفات التي تبين معنى الإستراتيجية، وان تم بعض التباين بين تعريف ذا مدلول سياسي أو عسكري أو اقتصادي،.. بيد ان الدلالة تبقى هي ذاته في جميع الأحوال. وقد عرف شاندلر (**Chandler**) الإستراتيجية بأنها تحديد الأهداف والغايات على المدى البعيد، وتخصيص

الموارد لتحقيق هذه الأهداف والغايات، وإن عملية تخصيص الموارد أو إعادة تخصيصها تعد من مسئولية الإدارة العليا في أية تنظيم وبضمنه الدولة. ويعرف (Thomas) الإستراتيجية على أنها خطط وأنشطة تم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين الرسالة والأهداف، والبيئةالتي يتم العمل فيها بصورة فعالة وذا كفاءة عالية[٢].

واذا استعرضنا بشكل سريع اغلب التعاريف التقليدية للاستراتيجية نجدها ربطت بين الحرب والمعركة والعسكر بوصفها تعمل جميعا في خدمة السياسة والهدف السياسي، ثم تطورت حتى اصبحت تعني توظيف كل موارد الامة لخدمة ماسموه الاستراتيجية الشاملة التي تضم كل الاستراتيجيات الفرعية.ومن تلك التعريفات مثلا، تعريف ليدل هارت للإستراتيجية الشاملة) بأنها "تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وإمكانياتها للحصول على الغرض السياسي للدولة، وهو الذي تهدف السياسة القومية إلى تحقيقه". وكذلك تعريف الموسوعة البريطانية للإستراتيجية الشاملة بأنها "فن استخدام كل وسائل الأمم لتحقيق أهداف الحرب والسلام". وايضا تعريف اللواء حسن مطاوع بأنها "الاستغلال الكامل للقوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية للدولة في السلم والحرب لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها". بينما يجمع الدكتور مازن الرمضاني كل تلك التعريفات فيعرفها بانها " فن توظيف إمكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكلف" [٣].

ان التطور الاهم في الميدان النظري للاستراتيجية هو نقلها من التركيز على المجال العسكري للمجالات الاخرى، وعندها عرفت الاستراتيجية بانها خطة شاملة ومتكاملة وموحدة توضع لربط المنظمة ببيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق اهدافها الاساسية. وبذلك ظهر مفهوم شامل ومتكامل لاستراتيجية القيادة حدد أطارها بكونها : خطة، شاملة ومتكاملة وموحدة، ربط (المنظمة)وهي دلالة مصغرة للدولة بشكلها الاكبر بالبيئة الداخلية والخارجية، واخيرا تحقيق الاهداف الاساسية. وهو بذلك استند على مصطلح المفاهيم الخمسة (PS 5)للاستراتيجية وهي[٤] :

١- خطة Plan

٢- مناورة Ploy

٣- نموذج Pattern

٤- موقف Position

٥- تصور مستقبلي Perespective

وضمن الاطار السابق ، وقدر تعلق الامر ببحثنا، هناك موضوعان لابد من التطرق اليهما، الاستراتيجية السياسية بوصفها فرعا من الاستراتيجية الشاملة يختص بها بحثنا هذا، والتخطيط الاستراتيجي بوصفه الاساس لتحقيق الاهداف القومية العليا.

١ – الاستراتيجية السياسية.

تتولى الإستراتيجية السياسية إعداد الخطط والمبادئ التي تهيئ الأجواء لتحقيق الأهداف السياسية للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. داخلياً تتولى الإستراتيجية السياسية إدارة برنامج وطني لتحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وخارجياً تسعى هذه الإستراتيجية وعبر موائد التفاوض إلى تهيئة البيئة الخارجية للدولة لتحقيق أهدافها السياسية في التصدي واحتوائهم للخصوم وكسب الحلفاء والأصدقاء وتحقيق المكانة والتأثير للدولة. وهذا لا ينفي أن تستمد الإستراتيجية السياسية فاعليتها من إمكانات الدولة لرفد فاعليتها في تحقيق أهدافها السياسية التي تصب في محصلتها في خدمة أهداف السياسة العليا للدولة[٥].

٢– التخطيط الإستراتيجي

هو صنع الاختيارات، فهو عملية تهدف لدعم القادة لكي يكونوا على وعي بأهدافهم ووسائلهم. وبذلك فالتخطيط الإستراتيجيهو أداة لا تستخدم إلا لغرض واحد وهو المساعدة في أداء عمل أفضل. ويمكن للتخطيط الإستراتيجي أن يساعد على أن تركز النظرة والأولويات في الاستجابة للتغيرات الحادثة في البيئة المحيطة، وأن يضمن أن الشعب يعمل

باتجاه تحقيق نفس الأهداف. وبالطبع فالمقصود بكلمة إستراتيجي هو إضفاء صفة النظرة طويلةالأمد والشمول على التخطيط(٦).

والتخطيط الاستراتيجي هو تخطيط بعيد المدى يأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ويحدد القطاعات والشرائح المستهدفة وأسلوب التنفيذ. التخطيط الاستراتيجي هو عملية متجددة يتم تحديثها كل عام لدراسة المستجدات الخارجية والداخلية. ويجيب التخطيط الاستراتيجي عن سؤالين: ما هي القطاعات أو الشرائح التي سنعمل فيها؟، وما هو الأسلوب الذي سيتم اعتماده؟ وفائدة التخطيط الاستراتيجي، انه يجعل الأهداف العامة واضحة للجميع ومن ثم: تنبثق منها خطط الإدارات أو قطاعات العمل على صعد الدولة ككل، وتكون الهدف العام الذي يحكم جميع القرارات، ويجعل جميع العاملين في مؤسسات الدولة يعملون لتحقيق هدف واحد أو أهداف محددة.

وتتحدد خصائص التخطيط الاستراتيجي بالاتي[٧]:

أ-تكون عمليةالتخطيط إستراتيجية، لأنها تتضمن اختيار ما هو أفضل استجابة للظروف التي تشكل بيئة ديناميكية، وربما في بعض الأحيان عدائية.

ب-التخطيط الإستراتيجي هو عملية منتظمة إذ تدعو لإتباع عملية تم هيكلتها كما أنها تعتمد علىالبيانات،

ج-التخطيط الإستراتيجي معني بالمستقبل، فهو يتيح توجيه المستقبل وإدارته،

د-التخطيط الإستراتيجي وسيلة للتفكير والتصرف من أجلعمل تغيير معين، ويعد تحويل الإطار الزمني للفرد من الوقت الراهن إلى المستقبل، ثم العودة إلى الوقت الراهن ثانية،.. وهكذا، يعتبر ذلك بمثابة مهارة إستراتيجية يمكن تعلمها والتأكيد عليها بالممارسة. فالعقل الإستراتيجي يتواكب مع التغيير، فهوينتقل سريعا من المشكلة إلى وصف العلاج الناجع لها، فهو يسعى للقيام بالتغيير،

هـ-التخطيط الإستراتيجي عملية مستمرة، فلا يمكن أن تكون جهود الإدارةالإستراتيجية بمثابة نشاط لمدة زمنية واحدة أو لها بداية ونهاية، بل يجب أن تكون عملية مستمرة

تتراكم فيها الخبرات، ويتم تطوير هذه الخبرات عن طريقها. ولعل أحد الأسباب الرئيسة التي تفسر استمرارية عملية التخطيط الإستراتيجي هي استجابته للظروف الداخلية والمحيطة التي لا تتوقف أبدا، ومن ثم فيجب أن تظل الخطط والأدوات التي يتم تنفيذ تلك الخطط بها في حالة تعديل مستمر،

و–تشكل الخطة الإستراتيجية إطارالتوجيه المراحل الأخرى لإدارة الدولة، ويتضمن ذلك التوجيه لبعض الوظائف، مثل تصميم المشاريع، ووضع الموازنات الخاصة بالبرامج، وتطوير الكفاءات والخبرات الوطنية،.. كما توفرإرشادات لتوجيه الموارد إلى النشاطات ذات الأولوية القصوى–أي أنه يتضمن اختيار أولويات محددة،

ن–الإدارة الإستراتيجية تتطلب بذلك مجهود فكري وكثير من الانضباط والالتزام. كما أن الرغبة والمهارة مطلوبة لاختيار المسارات الزمنية للأداء بدلا من الانتظار حتى وقوع الأحداث والأزمات التي تدفع إلى اتخاذ ردفعل مواجه بطريقة عقيمة. وفي عدة أحيان، يكون الانتظار سببا في تأخر الغاية أو حتى تحمل لنتائج سلبيةكبيرة.

ومهما كان من ايجابيات التخطيط الإستراتيجي أو المعوقات التي تحول دون نجاحه، فان الأمر يتوقف على دور القيادة السياسية في تفعيله. وعلى القيادة إدراك للاتي: كيفية بدء عملية التخطيط الإستراتيجي والاتفاق عليها، وتحديد برنامج الحكومة، والتقييم الإستراتيجي للبيئةالداخلية والخارجية للدولة (نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات)، وتحديد القضايا الإستراتيجية التي تواجه الحكومة، وصياغةالخطط الإستراتيجية وبناء الرؤية الإستراتيجية للدولة، وتقييم الخطط الإستراتيجية. كما انه على القيادات السياسية إدراك أهمية التخطيط الإستراتيجي والدفاع عنها، وإدراك ان التخطيط الإستراتيجي فيه مصلحة للدولة، ومتطلباته الأساسية حتى يحقق المصالح القومية للدولة.

المبحث الثاني: الواقع العراقي وازماته المتكررة

منذ تغير النظام السياسي في العراق، اي منذ الاحتلال في نيسان ٢٠٠٣، والعراق يعاني من ازمات متكررة ومتلاحقة على المستويات المختلفة، على الصعيد السياسي

والعسكري والامني والاقتصادي والاجتماعي. ولم نلحظ تطورات الا على صعد محدودة ابرزها على صعيد دخل الفرد السنوي وان كان الموضوع لا يشمل الجميع، وكذلك على صعيد انتشار وسائل التكنلوجيا والاتصالات بالعالم الخارجي، وشيئا من الحرية وان كانت مقيدة في بعض الاوقات. هذه الازمات في هيكلية النظام وبنيته وبيئته ومخرجاته، افرزت تحديات متعددة، كان الفساد[٨] والتحدي الامني وانتشار الارهاب من ابرزها. ورغم اننا قد لا نضيف جديدا بالحديث عن ازمات العراق المتكررة ، الا اننا في الوقت ذاته لا نستطيع الكتابة حول الاستراتيجية السياسية دون المرور بتلك الازمات التي نريد ان نحلها. لذلك، وباختصار شديد سنحاول التحدث عن ازمات العراق وباختصار كالاتي :

١- على الصعيد السياسي :

كان الشعار الامريكي المعلن عند احتلال العراق انها جاءت لانشاء النظام السياسي الديمقراطي بدلاً من النظام السياسي الشمولي، على اعتبار مايفهم من ان النظام السياسي الديمقراطي يستند الى المؤسسات والمشاركة السياسية ويحول دون حكم الفرد المطلق او حكم القلة من ثم هو يحقق خيار الشعب الذي انتخب بالاغلبية اعضاء البرلمان فتشكلت الحكومة على اساس تلك الاغلبية. ومن ثم فأن النظام السياسي الديمقراطي الذي اريد له أن ينشأ في العراق، كان يفترض ان تكون له اسس ومعايير وركائز النظم الديمقراطية الحقيقية، مع مراعاة الحالة العراقية الناشئة عن انتقال مفاجئ من الشمولية الى الديمقراطية[٩] وكالاتي:

- الاسس :هي (١)التعددية السياسية، (٢)احترام مبدأ الاغلبية السياسية، (٣)الدولة القانونية.
- المعايير: ١) وجود دستور ديمقراطي ٢) توفير المؤسسات السياسية ٣) ان تكون الوحدة الوطنية ميزة اساسية في التوجه والعمل.
- الركائز : ١) ضمان حرية الرأي العام والتعبير.٢) أقرار مبدأ النظام التمثيلي ٣) أقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة.

ولكن ما حصل ان العراق ابتعد عن حرفية تطبيق معايير النظام السياسي الديمقراطي في تشيكل الحكومات المتعاقبة، وهو ابتعاد مبرر وله مسوغاته، ذلك ان وضع العراق لم يكن يحتمل تشكيل حكومة الاغلبية وترك الاقلية لتكون المعارضة ، على اعتبار اننا لم نستوعب بعد تشكيل معارضة حقيقية فاعلة وفق المبدأ الديمقراطي. لكن النتيجة السلبية التي رافقت ذلك أن تشكيل حكومات الوحدة الوطنية لم تستطيع اخراج البلد من ازماته بسبب العجز عن العمل وفق اساس الفريق الواحد، فتشكيل حكومة وحدة وطنية افرز تشكيلة وزارية تضم مختلف الوزراء من اطراف سياسية متعددة، ومختلفة مما افضى لعدم الانسجام بين الوزراء، والاختلاف في برامج الاحزاب السياسية التي يمثلونها.

كما أن قيام حكومة الوحدة الوطنية تناقض في جانب منه مع الاستحقاقات الانتخابيةمما ولد بالنتيجة افرازات سلبية، فالديمقراطية تفرز الحكومة التي تنال اغلب الاصوات وتحتاج الى معارضة قوية في البرلمان لمحاسبة ومراقبة عملها وتقويمها وهذا امر لم نره بشكل واضح اذ لم تتوفر المعارضة القوية القادرة على محاسبة الحكومة في البرلمان. فكل وزير يرشحه حزبه يجد في البرلمان من يدافع عنه او يعترض استجوابه من ثم اثر ذلك سلبا على عمل الحكومات العراقية المتعاقبة بل وانه فرز برلمانا ضعيفا غير قادر على اداء دوره التشريعي بشكل واضح.

لقد اشر التطبيق العملي لإجراءات التحول وما أسس له من مؤسسات أريد بها انجاز متطلبات التحول الديمقراطي إلى واقع سلبي، فما أسس تحول أدائه أو انتهى أدائه للسلبية. والواقع ان الولايات المتحدة لم تسمح للعراقيين بممارسة الديمقراطية الفعلية، ولكنها فصلت ديمقراطية خاصة للمقاس العراقي حسب مايلائم افكارها هي، وفرضت عليهم ممارستها قسرا، وكانت النتائج اننا لم نصل بعد الى مرحلة الوعي الديمقراطي وفكرة الثقافة الوطنية الجامعة، بل لا تزال افكار معظم الكيانات السياسية افكارا مشرذمة وضيقة، قائمة لخدمة مصالح اما طائفة معينة او قومية معينة او دين معين، وغابت عن العراق الثقافة السياسية الجامعة، اسندها في ذلك التشطير على مستوى مجلس الحكم، فضلا عن العوامل

الذاتية المرتبطة بضعف المستوى الثقافي، وتدني الخبرة السياسية للمواطن العراقي. كما ان ما عمق من المشكلة الخطاب الحزبي والرسمي، عبر التاكيد على الخصوصيات وليس الحديث عن الوطنية سوى في الدعايات الانتخابية [١٠].ناهيك عن أي حكومة وحدة وطنية والتي فضلا عن مناكفة بعض أطرافها للبعض الآخر فإنها لا تتفق حتى على الحد الأدنى من المشتركات الوطنية.

٢- على الصعيد الاقتصادي:

مما يلاحظ على السياسة الاقتصادية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ هي افتقارها الى الوضوح للاهداف. إذ كان معظم القرارات الاقتصادية المتخذة خلال السنوات الاحد عشر الماضية عبارة عن ردود افعال للظروف الامنية غير المستقرة. وفي الحقيقة، لم تتمكن الدولة، برغم قيامها بسن بعض التشريعات من تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي، من تحقيق دور فاعل للقطاع الخاص بالمشاركة بالاستثمارات التي يحتاجها العراق في معظم الانشطة، فضلا عن عدم وجود مرجعية مؤسسية اقتصادية واضحة ومعروفة يرجع لها عند حدوث اي من الاشكاليات الاقتصادية [١١]

ان الصورة القريبة للواقع الاقتصادي يمكن توصيفها بالنقاط الاتية[١٢] :

١) بطالة مرتفعة وانخفاض في معدلات الدخول لشرائح واسعة من المجتمع وانخفاض الاستثمار ومحدودية الصادرات غير النفطية. والاعتماد الكلي للانفاق الحكومي على الايرادات النفطية والاعتماد على الاستيراد في تلبية معظم احتياجات المجتمع.

٢) لم تكن السياسة المالية التي تشجع الانفاق غير المنتج، بحجة التوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة التشغيل موفقة، نظرا لكون الاقتصاد العراقي يعاني من عجز كامل في قدرته على زيادة العرض لتلبية الزيادة في الطلب. ومن ثم فأن ايه زيادة في الطلب تتجوه نحو زيادة الاستيراد.

٣) كما ان السياسة النقدية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار في قيمة العملة التضخم، لم تتمكن من تحفيز الاستثمار بفعل تخفيض سعر الفائدة نظرا لما يشكله الانفاق العام من نسبه كبيرة.

٤) ولا ننسى ان الفساد الاداري والمالي كان سببا اساسيا في عدم تحقيق نمو اقتصادي ملموس. إذ ان الفساد المالي قد ادى الى تدني في مستويات تنفيذ البرامج التي نفذتها الحكومة، ومن ثم فشل في عملية تحقيق نمو اقتصادي.

٥) خلفت الدخول العالية لبعض افراد المجتمع، لاسيما من موظفي الدولة، الى وجود تباين كبير بين طبقة من الاغنياء بنسبة محدودة وبين طبقة واسعة اتسمت بانخفاض دخولها مما ولد شعور نفسي بعدم الرضا على السياسيات الجديدة في تخصيص الثروة.

٦) تعتمد الدولة في تطبيق سياستها الاقتصادية على الموازنات السنوية، التي تتضمن فقرات التمويل الحكومي والعام فضلاً عن برامج الاستثمارات العامة. وتهدف هذه الموازنات الى تقليل الدور الاقتصادي للدولة لصالح القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. الا ان ما ياخذ على هذه الموازنات ان الانفاق العام (الانفاق التشغيلي) قد شكل اكثر من ٨٠% من الميزانية، اي ان اربعة اخماس الميزانية السنوية تتمثل بالرواتب والاجور والحماية الاجتماعية. في حين المنهاج الاستثماري لا يمثل سوى خمس تلك الموازنات، ويذهب معظمه لاصلاح وتأهيل مؤسسات الطاقة الكهربائية والنفط.

والنتيجة، انه بعد ١٣ سنة من التغيير، وبعد ميزانيات بمئات المليارات من الدولارات، كانت النتيجة الاتي:

- **عشوائية في وضع الخطط الاقتصادية.**
- **هناك ترهل كبير في دوائر الدولة التي توظف ٤ مليون شخص.**
- **الدولة تنفق ٦٠ بالمئة من ميزانيتها على رواتب الموظفين.**

- الخدمات سيئة، لا توجد طرق معبدة، الفقر ينتشر في اماكن عديدة من العراق، تبديد الثروة، تعيين مدراء لايفقهون في عمل دوائرهم وعينوا لاسباب حزبية، لا على اساس الكفاءة.

٣- على الصعيد الامني

تبرز ازمة العراق باسوأ اثارها على هذا المستوى اي المستوى الامني، اذ يعد الواقع الامني سيئا بمعنى الكلمة. ولم تستطع كل الحكومات المتعاقبة السيطرة على الاوضاع الامنية رغم تجييش الشارع، وتشكيل جيش وشرطة يزيد تعدادهما على المليون منتسب، الا ان الارهاب استمر بضرب العراق لاسيما العاصمة بغداد، واستطاعت القوى الارهابية ايقاع الاذى بالعراقيين، وهي اوصلت العراق لحافة الحرب الاهلية بعد تفجير المرقدين الشريفين في سامراء العام ٢٠٠٦[١٣].

ان تردي الاوضاع الامنية ليس ببعيد عن اختلاف السياسيين فيما بينهم، وقد كان لتلك الاختلافات دور فاعل في زيادة الاحتقان الشعبي، والاحتقان الطائفي، ناهيك عن تفاعله مع عوامل اخرى منها التهميش والمعاملة السيئة وانتهاك حقوق الانسان والوضع الاقتصادي المتردي، وهي عوامل انتجت مجموعات متمردة على القانون، وفي بعض الاحيان عصابات مارست اعمالا غير قانونية من اجل تحقيق الاهداف الاجرامية مع غياب قوة القانون والدولة القوية المسيطرة.

ولابد من تأكيد حقيقة تاريخية مفادها أن الارهاب صناعة امريكية ولنتذكر الاحتلال السوفيتي لافغانستان وسلسلة الاجراءات الامريكية المترتبة على ذلك الحدث وماترتب عليها من دعم لمجموعات متطرفة صارت فيما بعد قواعد التنظيمات الارهابية ومصدرها الأساس في العالم.

وكما كانت الولايات المتحدة صانعة للأرهاب وداعمة ومسخرة له، كانت سبباً في وجوده في العراق... فبعد أن تلقت الولايات المتحدة الامريكية الضربة الارهابية الكبرى في الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، عمدت الى إعادة توجيه الارهاب وتغيير مساره عنها نحو

ساحة جديدة أُريد إعادة تشكيلها على نحو مصالح اقتصادية وسياسية لقوى عالمية وكان ذلك عبر احتلال الولايات المتحدة لافغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣، وقدر تعلق الأمر بالعراق فقد كانت سلسلة الإجراءات الخاطئة(المقصودة) التي اتخذتها الولايات المتحدة سبباً أساسياً لتحويل العراق الى ساحة لتصفية الحسابات الدولية عبر تحويل الارهاب إليه اتقاءً لاخطاره على أمنها القومي ومصالحها الحيوية وتمثل ذلك عبر فتح الحدود وعدم ضبطها واذكاء النزاعات الداخلية في العراق وتركها تستمر وتتطور وتتعمق لا بل تغذيها بين حين واخر [١٤].

بالنتيجة ، ان الجيش لم يصمد امام هجمات داعش يوم ١٠ حزيران ٢٠١٤ على مدينة الموصل، واستطاعت الجماعات المسلحة احتلال مدينة الموصل في غضون ساعات. واذا كانت تلك الخسارة للجيش لا تفسر في الجانب العسكري فقط، بل ومرتبطة بجوانب سياسية واستخبارية ، فان اسئلة عديدة اثيرت حول الجيش، وعن طبيعة تدريبه وعدته وعتاده، ومن بين ماتوضح من دروس ليوم العاشر من حزيران، ان الجيش الامريكي فشل في تدريب واعداد وتسليح الجيش، بل والادهى ان الاسلحة التي انفقت عليها الحكومة العراقية مليارات الدولارات ذهبت الى داعش لتصبح اسلحة فتاكة موجهة ضد الجيش بدل ان تكون موجهة ضد اعدائه [١٥].

٤- على المستوى الاجتماعي

لا يمكن نكران، انه ومنذ تاسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١ [١٦]، بدأت بوادر ازمة انتماء وطني في العراق لاسيما عند البعض الذي اخذ ينظر للسلطة السياسية وهي تتركز في يد مجموعة من الاشخاص الذين تنقصهم الخبرة لادارة البلد، والذين اثروا على حساب الاغلبية العامة من الشعب. ومنذ ذلك الوقت وقضية ازمة الهوية تتفاقم، ولكن بشكل لا يظهر على السطح، حتى ازدادت مع سنوات التسعينيات والظروف التي مر بها العراق، ثم تفاقمت بشكل كبير في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي.

والحال هذه، فقد كان للتهميش الذي وقع على الطوائف والاقليات اثرا كبيرا في ان تلتف هذه الطوائف في مرحلة لاحقة على نفسها تشكيل هويات فرعية بديلة عن الهوية الشاملة، والحال ان الخطا وان كررته القوى التي حكمت العراق منذ الاحتلال، فقد ادى التهميش المتعمد للبعض الى اعتزاهم بهويتهم الفرعية دون الهوية العراقية الجامعة، اذ ما عادو يرون في الوطن ذلك البناء الذي يمكن ان يرزحوا تحت جناحه، واصبحت قضية الانتماء قضية محل تساؤل.

ان اهمال او تهميش الهويات الفرعية جعل منها عامل الغاء المواطنة ومن ثم اصبحت هذه الهويات تشكل نقاط خلل في النسيج الوطني، تسلل منها عوامل تشرذم وامراض الفرقة وتجزئة الوطن، تحولت الى عوامل هدم سيستغلها العاملون على بناء مصالحهم وتطبيق برنامجهم التقسيمي للوطن عن طريق استعمال هذه الاخطاء التي تصيب الهوية الوطنية [١٧].

ان المشكلة تكمن في تسيد الهوية الفرعية مقابل تراجع دور الهوية الوطنية وضعفها. من هنا يمكن ادراك لا جدوى من المؤسسات والاليات الديمقراطية عندما تعمل في هكذا بيئة مختلة .... الهوية الفرعية ستكون معيار الرشد وفي هذا اغتيال حقيقي للديمقراطية و للبيئة السياسية ... لقد كانت الولايات المتحدة الامريكية سببا لذلك عند احتلالها العراق، إذ وظفت التنوع في النسيج المجتمعي العراقي وكرست التعددية الفئوية والطائفية والعرقية بدلاً من التعددية السياسية. ومنذ تأسيس مجلس الحكم في العراق والذي قام على (المحاصصة)، لم يفلح اي فريق سياسي عراقي بتجاوز هذه المحنه في ادائه السياسي، وخطورة هذا الوضع تكمن أولا في نسف مبدأ المواطنة، الامر الذي يعني توفير شروط بيئة حاضنة للأرهاب تهدد الامن الوطني بأبعاده كافة خصوصا عندما نأخذ بعين الاعتبار ان اشكالية الهوية العراقية لا ترتبط فقط بالعوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية الداخلية بل تتعدى ذلك الى تدخلات القوى الخارجية والاقليمية منها على وجه التخصيص [١٨].

هذه، العوامل، اشرت ازمة على مستوى الهوية، رافقت الازمات السابقة على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، الامر الذي وفرر مبررات استمرار لقوى الارهاب في ضل تلك الفكرة القائلة ان تلك الجماعات تنجح اذا ماكانت الدولة فاشلة والمجتمع هش، والعكس يصح ايضا، ولذلك نجد ان جماعة داعش الارهابية سيطرت على مدن عراقية كبيرة بسرعة خاطفة لانها لم تواحه تلك القوة التي تستطيع ردعها.

ان مناقشة واقع تلك الجماعات وتحقيقها لكثير من اهدافها وتاثير ذلك على العراق ، هو ما سيشكل محور نقاشنا في الفقرة التالية من البحث.

المبحث الثالث

تطور وجود الجماعات الارهابية في العراق وتحليل افكارها واثار عملياتها على العراق.

كما استنتجنا في المبحث السابق، شكل التحدي الامني الازمة الكبرى التي واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة، من ثم فان مواجهة الارهاب يعد في اولويات رسم الاستراتيجية الشاملة للعراق وبضمنها الاستراتيجية السياسية. ولاهمية البحث في هذا الموضوع سنقسم المبحث الى فقرتين، تناقش الاولى الارهاب من إذ المفهوم ومن إذ الخصائص ومن إذ التاثير بشكل عام وتاثيراته على العراق بشكل خاص. اما الفقرة الثانية فستناقش موضوع التنظيمات الارهابية[١٩] في العراق من إذ النشاة والتطور والافكار ونتائج ماقامت به واثارها .

١- في تعريف الارهاب وتطوره واهدافه وتاثراته على العراق

لم يشغل مفهوما او مصطلحا اهتمام صناع القرار السياسي والعسكري في الدول كمفهوم الارهاب، لاسيما بعد احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ بعد تفجير مركز التجارة العالمي، وما شكل من تحدي للمجتمع الدولي عموما وللعالم الغربي والسياسته الاقتصادية الرأسمالية خصوصا، الى جانب تفرد الولايات المتحدة الامريكية بسلطة القرار الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، مما ادى الى تباين مضمونة ودلالته سواء لدى فقهاء القانون الدولي او لدى رجال الفكر والسياسة، الى جانب ما احدث من اختلالات بين

مفهوم الارهارب ومفهوم المقاومة وعلى وفق ما نصت عليها مواثيق وقرارات الامم الامتحدة ولاسيما القرار الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٧٥ الذي يؤكد على حق الشعوب في المقاومة. وعلى الرغم من اصدار القرار ٢٠٠١/١٣٧٣ من مجلس الامن الدولي حول مكافحة الارهاب لكنه لم يحدد تعريفا له، ولاسيما وان الارهاب يعد من اقصى حالات العنف الموجه ضد الفرد والمجتمع عبر اشاعة الخوف والقتل والتهجير. وهو الارهاب الذي يتساوى في مضمونه الفعل الصادر عن الفرد او المجموع او الدولة ضد مواطنيها على حد سواء[٢٠].

ولا يكاد التعريف العراقي بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ يخرج عن سياق التعريفات السابقة، فالارهاب بموجب هذا القانون هو : "كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعه افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية أوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بقصد الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار او الوحدة الوطنية او ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية."[٢١]

ان الارهاب من اجل ان يحدث ويديم الخوف على نطاق واسع، يلجأ عناصره الى تنفيذ عملياتهم بأقصى درجات العنف والصدى مثل- اختطاف الطائرات واخذ الرهائن واختطاف الاشخاص وتفجير السيارات وغالبا الانتحارية، وينتخب الارهابيون اهدافهم بعناية الاحداث هذا التأثير، وتكون الاهداف عادة – مركز التسوق ومحطات الحافلات والقطارات والمطاعم والنوادي الليلية – لتحطيم شعور المدنيين بالأمان في اكثر الأماكن الضرورية لوجودهم. وقد تتضمن الأهداف الرئيسية البنايات والمواقع التي تمثل كيانات اقتصادية او سياسية كالسفارات والمواقع العسكرية، والقصد في النهاية هو احداث ضغط سياسي على الحكومة للقبول بوضع معين [٢٢].

وضمن اطار الارهاب، فلعل احداث الحادي عشر من ايلول اشرت فرز نمط جديد من الارهاب يمتاز بصعوبة مراقبته ومنع انتشاره وردعه ويعود سبب ذلك إلى [٢٣]:

أ- التنظيم: الارهاب الذي نشهده اليوم يتجاوز الصيغ التنظيمية (الهيراركية) التقليدية إلى شبكة من الخلايا الخفية المنفصلة المرتبطة بنظام اتصالي معقد حفاظاً على اقصى مرونة هجومية ممكنة.

ب- تعدد الوسائل والاساليب التي لايتم استخدامها اعتماداً على المصادفة بقدر ارتباط ذلك بظروف البيئة التي تُيسر أو تسمح بتعاطي اسلوب دون اخر أو ربما الجمع بين أكثر من اسلوب.

ج- غموض الهدف السياسي إذ اشارت العديد من التقارير والدراسات المتخصصة ومنها تقرير (لجنة بريمر) التي شكلها الكونغرس الامريكي لدراسة ظاهرة الارهاب، ان من ابرز التحولات التي شهدتها ظاهرة الارهاب هي ان جماعات الارهاب (الجديد) تتسم بغموض الهدف السياسي ولعل في ذلك دلالة خطيرة تفيد أو تؤشر (البعد الفوضوي الهدّام للارهاب).

د- الحدود المفتوحة: ان ارهاب مابعد الحادي عشر من ايلول ارهاب عابر أو متعدد الجنسيات... عابر للحدود لاتحده منطقة أو قضية أو جنسية هو ارهاب (هلامي) أو (اميبي) ان صح التعبير يجتمع على ايدولوجية دينية أو سياسية محددة وله قدرة عالية على الايذاء والتعبير المكثف لكراهية الاخر ورفضه واستهدافه على نطاق مخصص أو واسع... هو ارهاب عابر للقارات ومدرّب على استخدام منظومات تسليح متقدمة بما في ذلك بعض الاسلحة فوق التقليدية.

هـ- التأثيرات السايكولوجية وبغية مضاعفة تأثير الفعل الارهابي فأن موجة الارهاب الجديدة تعتمد وبشكل غير مسبوق على الجانب الدعائي والاعلامي القائم على الرمزية ذات الدلالة التي لاتقل عن أهمية فعل الارهاب ذاته خاصة ونحن نعاصر عصر المعلوماتية ومواقع التواصل الاجتماعي الحاشدة.

و-ان كثير من الارهابين الجدد يمارسون اعمالاً الى جانب الفعل الارهابي اي أنهم ليسوا متفرغين تماماً لهذا الفعل كما كانت الاجيال الاولى من الارهابين وخاصة النخب القيادية

منهم ،وهذه الخاصية قد ساعدتهم كثيراً على التشتت بين جموع الناس وابعاد الشبهة وامكانية الرصد والمتابعة عنهم وتوجد امثلة واسماء عديدة تظهر فجأة كقيادات للمنظمات الارهابية دون ان تلحظ المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها اي نشاط أو تشخيص قبل الظهور العلني لهم.

ح- اعتماد مبادىءاللاتماثل او اللاتكافؤ في الحرب والصراع . بمعنى السعي لتجنب نقاط قوة الخصم واستغلال نقاط الضعف واعتماد الاساليب غير التقليدية والتفكير غير المتوقع وغير المعقول والحرب النفسيه وما يصاحبها من شحنات الصدمة والعجز.

واذا كان الامر كذلك فمن السهولة بمكان تصور مدى الصعوبة التي ستواجهها دولة ما تتعرض للارهاب في مواصلة برامج عمل حكومتها في الميادين المختلفة، وستزداد الصعوبة تفاقما لتصبح معضلة حقيقية أذا كانت هذه الدولة في طور البناء أو التحول خصوصا في اعقاب الحروب الضروس، فمثل هذه الدول احوج ما تكون الى مناخات مناسبة من الاستقرار والامن والتلاحم الوطني بين مكوناتها لتجاوز محن الحروب ونتائجها والوقوف مجددا على عتبة الحياة والنمو. ولذلك، وبتطبيق ما تقدم على حالة العراق، فان الارهاب كانت له تاثيراته الواضحة على المجالات الاتية [٢٤]:

أ- في المجال السياسي ادى الارهاب دوره في تعويق البناء السياسي للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ واستخدام كل وسائل العنف والترهيب التي يعد بعضها مبتكرا ونوعيا في عمل الجماعات الارهابية.

ب- في المجال الاقتصادي نستطيع ان نتلمس الاثر المباشر للافعال الارهابية على الصعد الاتية:

-التدمير المتواصل للبنى التحتية وخصوصا مشاريع انتاج الطاقة وتهديد العاملين والمستثمرين في المشاريع الانتاجية ومنعهم من الاستمرار في نشاطاتهم الاقتصادية الامر الذي يؤثر في استمرارية هذه المشاريع عن طريق التأثير في جدواها الاقتصادية.

– اكراه المواطنين وخصوصا اصحاب المصالح والمشاريع على دفع الاتاوات والرشا لتجنب الضرر الذي تهدد بد الجماعات الارهابية في حال الامتناع عن دفعها بما يؤثر على مستوى الاداء والانتاج وحتى الرغبة في مواصلة العمل الاقتصادي المنتج.

– ويعد الفساد المالي احد اخطر اوجه الارهاب الذي يمارسه البعض لتخريب خطط البناء واعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية.

ج- في الميدان الاجتماعي ، خلق الفعل الارهابي مجتمعا مغايرا لما قبله تماما فهو " يعاني من ازدياد معدل الشعور بالخوف من المجهول وفقدان الثقة بالمستقبل وتوقع الأسوأ مع الايام. ومثل هذه السمات لا تشجع قطعا على تهيئة واعداد المجتمع لتحقيق التغيير الايجابي للفرد والمجتمع على حد سواء. فضلا عن ان الافعال الارهابية على مدى السنوات الماضية اسفرت عن اعداد كثيرة من الضحايا من مختلف الفئات العمرية، وهو الامر الذي انتج ظاهرة اليتم الواسع والترمل وفقدان المعيل، وهي ظواهر كانت لها اثارها الاجتماعية والامنية والاقتصادية الكبيرة.

د- على المستوى الثقافي، أوجد الفعل الارهابي لنفسه فضائيات ووسائل اعلام مقروءة ومسموعة ومرئية وطوابير خامسة تتولى مهمة حقن الفكرة والمشروع الارهابي في العقل الجمعي وبصور مختلفة فتكاملت بذلك متطلبات الصوت والصورة لبناء الفكرة والحدث. وهنا صار الفرد والمجتمع حصة تلك الوسائل بعد ان انشغلت الوسائل الاعلامية وادوات التثقيف المحلية بتمثيل نفسها وفئاتها في اطار التقسيم الاجتماعي الجديد .

ان النقاط اعلاه تبين مدى خطر الجماعات الارهابية وخطر فعلها على العراق. وعليه لابد من التطرق الى تلك الجماعت والتعريف بها، بدءا من ظهورها مع بدء الاحتلال، وصولا الى بروز الجيل الرابع منها[٢٥] والذي تقاتله الحكومة العراقية في الوقت الحالي. ان التصدي لتفكيك هذا التطور هو ما سنناقشه في الفقرة التالية.

٢- التنظيمات الإرهابية او ما يسمى "بتنظيم داعش": البدء والتطور والتاثير

تمثل ما يعرف ب(الدولة الاسلامية) عصابات غير نظامية سريعة الحركة والتنقل والانتشار والاختفاء بين الناس ولديها موارد مالية كبيرة ومصادر تمويل وامامها حدود مفتوحة ولديها القدرة على اثارة الرعب واحداث التدمير . جاء اغلب عناصرها من تنظيم القاعدة. وهي امتداد للتنظيم الرئيس ومرت بمراحل من الالتحاق به تارة والاختلاف معه تارة اخرى، لكن ضلت المنابع الفكرية هي ذاتها، والهدف التكفيري هو ذاته.

تعود الجذور التي تفرعت منها الدولة الاسلامية في العراق لعام ٢٠٠٤ على يد ابو مصعب الزرقاوي تحت اسم جماعة الجهاد والتوحيد الذي ارتبط بتنظيم القاعدة اواخر العام ذاته تحت اسم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين. وشهد التنظيم مراحل صعود وهبوط ارتبطت بالضربات التي وجهت له من قبل القوات الامريكية و تبعا لتغير نمط القيادة داخل التنظيم ذاته ، فبعد مقتل الزرقاوي في حزيران ٢٠٠٦ جاءت مرحلة ابو عمر البغدادي وابو حمزة المهاجر ومع سقوط هذه القيادات اصبح التنظيم اكثر سرية، و غدا ابو بكر البغدادي اميرا لما يعرف ب(دولة العراق الاسلامية) وقد ارسل البغدادي عناصر من تنظيمه الى سوريا في منتصف ٢٠١١ لتأسيس جبهة النصرة .

وعقب انسحاب القوات الأميركية من العراق في نهاية العام ٢٠١١، شن تنظيم "دولة العراق الإسلامية" حملة تفجيرات عنيفة في المدن العراقية وخصوصاً في العاصمة بغداد، حصدت آلاف الضحايا. وعرض الأميركيون مبلغ قدره ١٠ ملايين دولار كمكافأة للقبض على البغدادي أو قتله. ورد التنظيم بحملة أطلق عليها "كسر الجدران" شملت عشرات الهجمات على السجون العراقية وأدت إلى الإفراج عن المئات من معتقليه، وخصوصاً من سجني التاجي وأبو غريب [٢٦].

وفي نيسان ٢٠١٣ اعلن دمج وتوحيد (دولة العراق الاسلامية)وجبهة النصرة تحت اسم (الدولة الاسلامية في العراق والشام/داعش) وهو ما رفضه ابو مُحَّد الجولاني زعيم تنظيم جبهة النصرة وهذا ما افضى الى اعلان ايمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة بتحديد الولايه المكانية للبغدادي في العراق كما حدد الولايه المكانية للجولاني في سوريا وهو ما رفضه

البغدادي كونه لا يعترف بالحدود الجغرافيه ويسعى لاقامة (دولة الخلافة الاسلامية). وفي كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠١٤، تسللت قوات من "(داعش)" إلى مدينتي الفلوجة والرمادي واحتلتهما بعد اشهر من تصاعد العنف في محافظة الأنبار، ومع إن القوات الحكومية استعادت السيطرة على الرمادي بعد بضعة أيام إلا إن الفلوجة بقيت تحت سيطرة المقاتلين المتشددين [٢٧].

وفي تطور كبير وخطير قام التنظيم(داعش) يوم ١٠ حزيران ٢٠١٤ بهجوم خاطف وسريع على مدينة الموصل ،نتج عنه سيطرة (داعش) على المدينة بأكملها ومن ثم الزحف الى محافظات صلاح الدين وكركوك وديالى متوعدين بدخول العاصمة بغداد . وفي ضوء هذا السيطرة الجديدة اعلن تنظيم (داعش) عن اقامة دولته تحت مسمى (الدولة الاسلامية) ازال فيها الحدود بين العراق وسوريا داعيا الفصائل (الجهادية) في مختلف انحاء العالم لمبايعته وبأعلانه (الخلافة) فقد سقطت بذلك كل اشاره جغرافية سياسية[٢٨] .

ان الواقع الذي حل بالعراق بعد سيطرة داعش على اراضي كبيرة منه لابد وان يختلف عما سبقه، ومن الصعوبة ان تعود الامور الى نصابها اذا بقيت ادارة الامور على حالها. واذا كانت نظرية المؤامرة تجد في تنظيم داعش تنظيما ارهابيا مرتبط باستخبارات دول كبرى على راسها الولايات المتحدة وبريطانيا، واذا كنا نحن كاتبي البحث نؤمن ونعتقد بان تنظيم داعش هدفه تدمير الاسلام وهو يقوم على اثارة الفتنة بين السنة الشيعة مما يقود لحرب دموية تضرب الاسلام في الصميم، وسواء كان الاعتقاد السابق يصدق ام يخطئ، فان الحقيقة الاكيدة ان الحكومة العراقية عليها التزام كبير قوامه انهاء خطر داعش وخطر كل الجماعات الارهابية التي تعمل بالضد من العراق وارتقائه. وعليه فان المطلوب هو السير وفق الاستراتيجية السياسية الصحيحية التي تؤمن لحكومة السيد العبادي الوصول للهدف. ان الحديث عن ركائز تلك الاستراتيجية هو ما سنتصدى له في المبحث الاخير من دراستنا هذه.

المبحث الرابع: مرتكزات الاستراتيجية السياسية

يعد تفاقم الارهاب وتطوره على مستوى الأداء، وخصوصاً على النحو الذي حدث في العراق منذ العاشر من حزيران ٢٠١٤، عن أزمة أمنية وعسكرية عميقة.. الا أنها لاتفسر أو تقف عند حدود المجالين المذكورين رغم أن الكثير من الاراء تمسكت بهذا التفسير خطأً أو انفعالاً بالموقف آنذاك وما انطوى عليه من صدمة أو على الأقل مفاجأة أو مباغتة...هذه الازمة العميقة لايمكن أن تحدث ما لم تكن لها أصول سياسية في جميع أطرافها مما يقتضي تقصي العوامل والمتغيرات ذات الصلة بالبعد السياسي الحاضن للابعاد الاخرى دون التقليل من أهمية تلك الابعاد اطلاقاً [٢٩].

ان تحليلا مبسطا لما حصل، يجعلنا نرجح مجموعة اسباب لذلك، ابرزها [٣٠]:

١- الخلافات السياسية بين فرقاء العملية السياسية وفقدان الثقة بينهم. ونعتقد ان هذا هو السبب الابرز من بين اسباب ما حصل. ذلك ان فقدان الثقة بينهم انعكس على الاداء السياسي العراقي، وانعكس على اداء القوات العسكرية المسلحة. كما ان المجموعات المسلحة ومنهم تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) استغلت تلك الخلافات التي افرزت فراغات سياسية وامنية، فنفذت عن طريقها لتحقق اهدافها. في هذا الموضوع يثار تساؤل مهم للغاية، تحدث حوله رئيس الوزراء السابق بقوله ان المجموعات وجدت حواضن بين الناس هناك، والسؤال لماذا تلك الحاضنة؟

٢- بناء العملية السياسية على اسس غير صحيحة، اذ بنيت على اساس المحاصصة الطائفية والقومية مما افرز نتائجا سلبية على مستقبل العراق ومستقبل العملية السياسية برمتها. كما ان المحاصصة افرزت حكومات ضعيفة وغير متفقة، الامر الذي اثر في اداء وظيفتها اثر خلافات مستمرة وانسحابات متكررة كان هدف الكثير منها افشال عمل الحكومة.

٣- شعور فئة كبيرة من العراقيين بالتهميش والاقصاء، كما تحدث ابناء محافظات كاملة عن تهميشهم وشعورهم بانهم لايتمتعون بالحقوق التي لهم لانتمائهم للعراق الواحد. ان ذلك افرز شعورا سلبيا تجاه العملية السياسية وعملية التغيير في العراق وتجاه كل ماهو حكومي احيانا. ان من نتيجة ذلك تولد الاحتقان الذي لم يخدم استقرار الاوضاع في العراق. رافق ذلك رفض

الحكومة للتظاهرات الشعبية ورفض تنفيذ كثير من المطالب، ناهيك عن انتهاك حقوق الانسان في السجون العراقية، وتطبيق قوانين كثيرة على اسس انتقائية.

٤- الخطأ المتعمد في بناء القوات المسلحة العراقية من قبل الولايات المتحدة على اسس غير صحيحة. فبعد ان حل الجيش العراقي السابق من قبل الولايات المتحدة، عمدت الاخيرة لبناء قوات عسكرية جديدة قائمة على صفة التعاقد، منشئة جيش لايحمل عقيدة عسكرية واضحة وغير كفوء، اشبه بالشرطة المحلية، مهمته حفظ الامن داخل المدن ، الامر الذي ادى به لان يحتك بشكل مباشر مع المواطن فولدت الاحتكاكات امورا سلبية اثرت على العلاقة الترابطية والتعاونية بينه وبين والمواطنين لاسيما في مناطق معينة تتميز بالسخونة. ناهيك عن صفقات الاسلحة التي شابتها امور الفساد، ووجود مايسمى (الاعداد الفضائية) من الجيش، وكذلك تداخل مهمات الجيش مع مهمات الاجهزة الامنية الاخرى.

٥- مواقف القوى الاقليمية والدولية المؤثرة في الوضع العراقي. وهذه واحدة من ابرز السلبيات التي عانى منها العراق، اذ اصبح ساحة لصراع دولي واقليمي واضح. ان ايران والسعودية وتركيا والولايات المتحددة، نماذج لقوى اقليمية ودولية جعلت من العراق ساحة لتصفية خلافاتها، مما اثر سلبا على عمل الحكومة والجيش.

ان رسم استراتيجية سياسية لبناء الدولة يقتضي الاستناد الى بعد سياسي او بيئة سياسية، خصوصاً ان هذه الاخيرة هي التي تحدد طبقاً لصلاحيتها وكفاءتها ومدى فاعلية الوسائل والادوات الاخرى التي يمكن اعتمادها لتحقيق اهداف الدولة ومصالحها العليا. وان التطرق الى هذه النقطة (الفاعلية) تقتضي الاشارة الى ان عناصر قوة الدولة لا يمكن ان تكون ذات فائدة ونفع مالم يتم توظيفها استراتيجياً وإحالتها الى قدرة سياسية وكفاءة في الاداء السياسي، وهذه الاخيرة (القدرة السياسية) يمكن ان تدرك عبر المؤشرات الاتية [٣١]:

- مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية، المشاركة السياسية، حقوق الانسان)
- الاستقرار السياسي.
- مستوى كفاءة الاداء الحكومي.

- نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية.
- فاعلية البرلمان في مهامه التشريعية والرقابية.
- كفاءة آليات صنع واتخاذ القرار السياسي سيما حيال الازمات والحالات الطارئة.

ان تحقيق الانتصار لايتم الا بتوافر استراتيجيات فعالة، تقف على راسها الاستراتيجية السياسية. ان التحرك على صعيد الاستراتيجية السياسية لتحقيق نجاحات مختلفة يجعلنا نضع المقترحات الاتية كاساس للاستراتيجية السياسية ، وهي من ثم تمثل مرتكزات تلك الاستراتيجية التي نعتقد ان على الحكومة الاخذ بها ان ارادت القضاء على الارهاب، والنجاح بشكل عام واخراج العراق من وضعه الحالي، وهي :

١- اعادة بناء العملية السياسية من جديد وفق اساس صحيح، ونبذ المحاصصة واعادة النظر بالدستور وتعديل كثير من مواده، وابرزها ما يفرز توضيحا للصلاحيات والحيلولة دون تداخلها او تركزها في يد سلطة دون الاخرى.

٢- الحوار الحقيقي والجاد والفعال بين الفرقاء السياسيين، بما يجعل من هم الوطن اولا، دون القومية او الطائفة او العرق. ان من شان ذلك ان يكسب الثقة المتبادلة وان يفرز الى تشكيل حكومة جديدة بعيدة عن الانتماءات الطائفية والقومية.

٣- العمل على تقليل تاثير الاطراف الاقليمية والدولية الى اكبر حد ممكن. ان انهاء التاثير الايراني والامريكي لايمكن الوصول اليه الان، ولكن من المهم تقليل تدخل تلك القوى في الشان العراقي. ولنتذكر هنا ان الولايات المتحدة تخلت عن واجبها في الاتفاقية الامنية القاضي بحماية امن العراق، وتعللت بان مايحصل هو حرب بين الطوائف وليس تهديدا خارجيا لامن العراق.

٤- اعادة بناء الجيش العراقي على اسس جديدة، وتفعيل نظام التجنيد الاجباري، حتى يكون الجيش منظومة تضم داخلها كل العراقيين من شتى المشارب. والعمل وفق عقيدة عسكرية فعالة قوامها ان جيش العراق هدفه الدفاع عن ارضه ضد كل عدو، كما ان من المهم اعادة

ضباط الجيش السابق او الاستفادة من خبراتهم دون تركهم بدون عمل او مقيمين خارج العراق.

٥- البدء باجراءات حكومية فعالة لبناء الثقة وكسب ود ابناء المحافظات التي شهدت الاعمال المسلحة، والعمل عبر اليات لنصل الى نتيجة ان انتماء الجميع لعراق واحد هو امر واقع وان للجميع نفس الحقوق مثلما عليهم نفس الواجبات.

٦- تفعيل العمل بقانون المحافظات، وانتهاج اللامركزية في ادارة المحافظات بان تدير المحافظات نفسها بنفسها، وتقليل المركزية في علاقة العاصمة بها.

٧- البدء برسم سياسة اقتصادية مدروسة ومبرمجة اساساها القضاء على كل اشكال الفساد الاداري والمالي، وتوفير فرص للعاطلين والقضاء على البطالة، والبدء بمرحلة جديدة من التصنيع الشامل، وجعل النفط عاملا رئيسا ولكنه ليس وحيدا من عوامل تحقيق الناتج القومي الاجمالي.

٨- تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، والغاء قانون اجتثاث البعث او تعديله.

ان الانطلاق من تلك المرتكزات، برأينا، سيصل بحكومة العبادي للهدف المنشود، والا فاننا سنبقى ندور في الحلقة ذاتها التي اوصلتنا لما نحن فيه الان.

Political strategy to build Iraq's post-parliamentary election

Assistant Proof. Dr. Amer H. Awad

Absetract

The reserch discusses question of put political strategy to re building of Iraq state, cause, the development of this strategy was necessary if we want to build a state on the correct basis. therefore,

we, in this paper, ask the government to proceed with the construction of the strategy to achieve the required goals.

Hence, the search came four paragraphs of the President and concerning:

1 .Identify the meaning of political strategy and the meaning of Policy Planning

2 .A description of the development of the political process and to discuss the drawbacks, including the impact of the security situation in Iraq

3 .knowledge of the evolution of the presence of terrorist groups in Iraq, the most prominent (Daash) and analysis of its ideas and the effects of its operations in Iraq.

4 .discuss the foundations needed to build political strategy.

The research found that the time is not in favor Alihump that must be accelerated time in favor of the reconstruction, and the most prominent steps to draw strategies to do so.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

[١] – د.عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، ضمن كتاب، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص ٤٠-٤٢.

٢-نقلا عن، ثابت عبد الرحمن إدريس؛ جمال الدين مُحَمَّد المرسى، الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم ونماذج وتطبيقات)، عمان، دار أسامة للنشر، ٢٠٠٦، ص ص٥٦-٥٩.

[٣] – التعاريف نقلا عن د. سرمد العبيدي، في الاستراتيجية وتفرعاتها، حلقة نقاشية، مركز الدراسات الدولية، نيسان ٢٠١٢.

[٤] – د. حيدر الفريجي، الادارة الاستراتيجية، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد ١١، ٢٠١٣، ص ص١٠١-١٠٤

[٥] – د. سرمد العبيدي، مصدر سبق ذكره.

٦-ينظر، إبراهيم مُحَمَّد حسن، دور المعلومات في صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي، عمان: دار أسامة للنشر، ٢٠٠٩، ص ص٦٥-٦٨.

[٧] – عامر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٢-٤٣.

[٨] – حول الفساد السياسي وتاثيراته بشكل عام انظر: د. ابتسام العامري، ظاهرة الفساد السياسي اسبابها وتاثيراتها وسبل معالجتها..، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد ٢١، ٢٠١٢، ص ص ٥٧-٦٠

[٩]عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي وحكومة الوحدة الوطنية العراق انموذجا، ص ص ٨٢ ٨٥ .

[١٠] – عامر هاشم عواد ، اثر الوعي الديمقراطي في العراق على تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، مجلة اراء حول الخليج، دبي، العدد ٦٨، مايس ٢٠١٠، ص ص ٢٤-٢٥.

[١١] – د. ستار البياتي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق ...، ضمن كتاب استراتيجية بناء دولة العراق..، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٨

[١٢]– بالتفصيل انظر: د. احمد الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لادارة الاقتصاد العراقي، ضمن كتاب، استراتيجية بناء دولة العراق..، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٧٩–٤٨١

[١٣] – د. عامر هاشم، العلاقات العراقية الصينية والدور الصيني في العراق، بحث مقبول للنشر في مجلة مركز بكين للدراسات، مشارك في مؤتمر بكين الدولي حول مكافحة الارهاب في الشرق الاوسط والعلاقات العرقية الصينية، مركز بكين للدراسات الدولية المقارنة، بكين، ١٢–١٤ ايلول ٢٠١٤، ص ٧

[١٤] – – د. سرمد الجادر، قراءة في التجربة العراقية لمكافحة الارهاب وضرورات التعاون العراقي الصيني (دراسه في البعد السياسي)، بحث مقبول للنشر في مجلة مركز بكين للدراسات، مشارك في مؤتمر بكين الدولي حول مكافحة الارهاب في الشرق الاوسط والعلاقات العرقية الصينية، مركز بكين للدراسات الدولية المقارنة، بكين، ١٢–١٤ ايلول ٢٠١٤، ص ٢

[١٥] – د. عامر هاشم، اعادة بناء الجيش العراقي، دراسة في الاسباب والضروريات، حلقة نقاشية اقامها قسم الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص ٢.

[١٦]– ان ازمة الهوية ليست مسالة حديثة بل انها بدأت مع قيام الدولة العراقية في عشرينات القرن الماضي، عندما لم تستطع الهوية احتواء العراقيين من اصول غير عربية كالاكراد والتركمان. وهو قول قد يقبل في بعض الجوانب الا انه يرد في جوانب اخرى كثيرة.

[١٧]– د. هيفاء مُحَمَّد احمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدرولية، جامعة بغداد، العدد ٥٣، تموز ٢٠١٢، ص ص٨–٩

[١٨] – د. سرمد الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣–٤

[١٩] – مع ملاحظة اننا نقصد بالجماعات الارهابية تلك الجماعات او التنظيمات التي تبنت الفكر التكفيري وقتل الاخر ايان كان انتماؤه بهدف تحقيق غايات خاصة دينية او مذهبية. ولا نقصد بها قطعا تلك الجماعات التي قاتلت الاحتلال الامريكي لاخراجه من العراق وتصدرت المقاومة الفعلية وكان غرضها وطني ولم تتلطخ ايديها بدماء العراقيين.(للتنويه)

[٢٠]– د. نظلة الجبوري، مشاركتها في ندوة(الارهاب وتداعياته على الواقع العراقي) ، ندوة عقدها قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢/٣/١٢.

[٢١] – سرمد العبيدي، العراق في مواجهة الارهاب، المشكلة والاثار، (ندوة)عرض علاء عكاب، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢١، ٢٠١٢، ص ص١٧٤–١٧٥

[٢٢] – اللواء محمود احمد عزت، الحملة العالمية على الارهاب بعد عقد من الزمن، (ندوة)عرض علاء عكاب، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢١، ٢٠١٢، ص١٧٠.

[٢٣] – بالتفصيل انظر د. سرمد الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥–٦

[٢٤] – د. سرمد العبيدي، العراق في مواجهة الارهاب، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

[٢٥] – تحدث عن هذا المصطلح الدكتور واثق الهاشمي في الندوة التي اقامها مركز النهرين للدراسات، بغداد، ٣٠ /٢٠١٤/١١.

[٢٦]– د. فكرت نامق العاني، العراق وتنظيم الدولة الاسلامية، بحث غير منشور ، مؤتمر الارهاب في الشرق الاوسط والعلاقات العراقية الصينية، مركز بكين للدراسات الدولية المقارنة، بكين،٢٠١٤، ص ص ٦–٨

[٢٧]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[٢٨]– ويقدر الباحث في مركز "بروكينغز" في الدوحة تشارلز ليستر أعداد المقاتلين المنضوية في تنظيم "الدولة الإسلامية" ما بين خمسة وستة آلاف مقاتل في العراق وسبعة آلاف في سورية. لكن لم تؤكد مصادر أخرى هذه الأرقام. وفيما يتعلق بالجنسيات، يقول الخبير في الحركات الإسلامية رومان كاييه من "المعهد الفرنسي للشرق الأوسط" أن معظم المقاتلين على الأرض في سورية، هم من الجنسية السورية، لكن قادتهم يأتون غالباً من الخارج بعدما اكتسبوا خبرة قتالية في العراق والشيشان وأفغانستان. أما في العراق فمعظم المقاتلين من العراقيين. ويضم التنظيم قرابة الفي مقاتل من أصل مغربي من الناطقين بالفرنسية قدموا من فرنسا وبلجيكا، وبينهم خمسة يتولون مناصب قيادية. انظر: د. فكرت العاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨

[٢٩] – د. سرمد الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ١

[٣٠]– د. عامر هاشم عواد، اعادة بناء الجيش العراقي، محاضرة عقدها قسم الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تشرين الاول ٢٠١٤

[٣١]– د. سرمد الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠–١١